لان يعمها تميل فقال عليه السلام لان لم يرعها احد قبل فقالت اذا دان فعرفنا انها ما لم توطأ
فهي بكر قال واذا زوج البكر ابوها من رجل واخوها من رجل اخر بعده فاجازت نكاح
الاخ جاز ذلك عليها ولم يجز نكاح الاب وهو بنا على اصلنا ان العقد لا يجوز الا برضا ها سواء كان
المباشر ابا او اخا فانما وجد شرط نفوذ نكاح الاخ وهو رضا ها بذلك ومن ضرورة رضا ها
بنكاح الاخ رد نكاح الاب فلهذا بطل نكاح الاب قال واذا زوجها وليها بغير
امرها فلم يبلغها حتى ماتت هي او مات الزوج لم يتوارثا لان النكاح لا ينعقد عليها الا برضا ها
والارث حكم يختص بالنكاح الصحيح المنتهي بالموت ولم يوجد وهو تمام له النكاح الفاسد
اذا مات فيه احدهما لم يتوارثا قال واذا زوجها ابوها وهو عبد او كاتب فرضيت
به جاز لان العقد كان موقوفا على اجازتها الا ترى انها لو بعد عتقه بادرتها فذلك اذا اجازت في
الابتداء ولكن لا يقول سكوتها رضا منها لان الماقدم بكر وليا لها والحاجة في عقد غير الولي الا توليها
لا الرضا بها والتوكيل غير الرضا فان التوكيل اية والرضا اسقاط حق الرد فلهذا لا يثبت التوكيل
بالسكوت وهذا بين لك ما قلنا ان الصحيح في استيمار الاجنبي انه لا يكفي بسكوتها
قال واذا زوج البكر وليها بامرها وزوجت من نفسها فابوها قالت هو الاول لان
الزوج لانها اقوت ملك النكاح له على نفسها واقاربها حجة تامة عليها وان قالت لا
ادري ايهما اول ولا يعلم ذلك فرق بينهما لانه لا يمكن تصحيح نكاحهما فان المرأة لا تحل لاثنين بالنكاح
وليس احدهما باولى من الاخر فرق بينهما فنفرق بينهما هذا وكذلك لو زوجها وليان بامرها
والبيب والبكر في هذا سواء لما بينا قال واذا زوج البكر وليها فاخبر بذلك فقالت
لا ارضى ثم قالت قد رضيت فلا نكاح بينهما لان العقد قد بطل بينهما برد ها وانما رضيت
بعد ذلك العقد المفسوخ وذلك باطل وهذا اجرى الرسم بتجديد العقد عند الزفاف لانها
في هذه الاولى تظهر الرد وغيره ذلك لا يحل منها لان لها اوليا وهو غير راض بقاء حتى يقول
رضيت ولو لم تجدد العقد لكانت ترف الا اجنبي فلهذا استحسنا تجديد العقد عند الزفاف

Copyright © King Saud University